

الفصل الثالث

أوراق البنسكوت ونظام الذهب

١ - شهادات من الورق ، ولكنها ذهب

لقد رأينا كيف أحرز الذهب ، تلك الأهمية البالغة ؛ في حياة الأفراد ، وحياة الأمم ، حتى غداً أكثر السلع تمثيلاً للأثروة . وجلى أن هذه الميزة التي ظمربها ، وهذه المكانة التي نالها ، والتي جعلته قبلة الناس في جهودهم ، ومرعى السياسات عند تصميمها ورسمها (١) ، ومخط آمال الشعوب ، بربرية كانت أو متعمدة ؛ إنما ترجع إلى ندرته ، كما تنشأ عن عدم قابليته للعطب والبوار ، وعدم تعرضه للتلف ، مع مضي الزمن . وذكرنا كيف انتهى الأمر ، بالبلاد التي بلغت أرقى درجة من التطور الإقتصادي ، أو التي أرادت أن تهيب لنفسها مكانة ، في الحياة الإقتصادية الدولية ، كألمانيا مثلاً بعد حرب السبعين ؛ بأن اتخذت من مسكوكات الذهب ، عملة يتداولها الأفراد في

(١) قامت سياسة التجاريين ، ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً ، في أواخر القرون الوسطى ، على العمل على زيادة الصادرات ، والاقبال من الواردات ، بغية الحصول على أكبر قدر من المعادن النفيسة ، ألا وهي الذهب والفضة ، وسياسة التجاريين الجدد في القرن العشرين وعلى الأخص فرنسا ، إنما قامت على هذا الأساس .

معاملاتهم ، ويحتفظون بها مستودعاً للثروة ، وذخراً للمستقبل . ولاحظنا أن هذه المسكوكات الذهبية ، ظلت العملة القانونية ، التي تعتبر مقابلاً كاملاً للوفاء بالديون ، حتى سنة ١٩١٤ ؛ حيث جمعتها الحكومات ، منذ اشتعال الحرب العالمية الأولى ، لصهرها وتحويلها إلى سبائك ؛ وأنه منذ ذلك الوقت ، اختفت النقود الذهبية ، بلا عود ولا رجعة ، وغدت أثراً من آثار التطور التاريخي ، للنظم التي يبتدعها الناس ، ويتفننون في وضعها وتصميمها ، لقضاء مآربهم وحاجاتهم . وللقارىء أن يتساءل ما الذي حل في التداول ، مكان هذه القطع المعدنية البراقة ، التي ظل يشغف الناس بها طويلاً ، يحاولونها في تقديرهم أسمى مكانة ، وأعلى مرتبة ؟ وأنه إذا كان نظام المسكوكات الذهبية ، قد غدا ، منذ الحرب العالمية الأولى ، أثراً بعد عين ؛ وحل مكانه نظام سبائك الذهب ، ليقوم بالدور الذي قصد واضعو هذا النظام أن يؤديه ، وهو تسوية الحسابات ، بين مختلف بلاد العالم ؛ فما طبيعة النقود ، التي حلت مكان النقود الذهبية ؟ قبل أن نجيب إجابة مباشرة على هذا السؤال ، علينا أن نذهب إلى الوراء ، سنوات طوال قد تمتد إلى المئات .

قلنا إن الذهب كان ثروة الثروات ؛ ولهذا أقبل الناس على اقتنائه واكتنازه ، ولسكن الذهب سلعة ، مهادق حجمها ، بالنسبة إلى قيمتها ، فإنها كانت مشاراً للمتاعب ، ومجلبة للأخطار ، وخاصة بالنسبة لذوى الثراء . ولهذا تفنن الناس في إبتداع مختلف الطرق والوسائل ، للمحافظة على هذه الثروة ، وصيانتها من عبث اللصوص ، وغدر الخدم والأتباع . ففي الشرق ، عمد النساء على وجه الخصوص ، على اختلاف مراتبهن في حياة الجماعة ، وعلى تفاوت درجاتهن من الغنى والثروة ، إلى صياغة مكنتراتهن ، في شكل حللي ، يطوقن بها أعناقهن ، ويعلقنها في آذانهن ، ويتن بها ساطعة براقه ، في أيديهن وأرجلهن . وبهذه

الوسيلة ، كمن يأمن على رد مدخرات العمر ، لأن هذه المدخرات كانت تلازمهن ،
أينا سرن أو توجهن .

وأما الرجال في الشرق ، فقد احتاطوا للأمر ، وأتقنوا التفكير والتدبير .
ووجدوا ، أنه ليس هناك ، آمن على السر ، وأحفظ له وأبقى ، من بطن الأرض
وتجاويف المحيطان ، يودعونها أعز ما يمتلكون ، ويعهدون إليها بصيانة ما يدخرون .
ألم تسمع نبأ ما كان يقصصه علينا العجائز في الأيام الحوالية ، عندما كنا أطفالا
ناشئين ؛ وما كان يلقونه في روعنا ، بأن مردة الجن يقومون حراسا حفاظا ، على
كنوز ذهبية مدفونة « مرصودة » ، تزخر بها البيوت القديمة العالية ، التي
تملكها العائلة ؛ وأنها إذا بقينا طيبين طيبين ، رقيقى الشمائل ، هادئى الطباع ،
فقد يروق لهؤلاء الحراس المردة ، أن يكشفوا لنا عن أنفسهم ، ويواجهونا
مواجهة العيان ، في السحر عند صباح الديك ، أو في الهجيرة ، عندما يشتد
أوار الحر ، وتتلظى الأرض من وهج الشمس ، ويسكن الخلق إلى مضاجعهم ،
يلتمسون الراحة والهدوء ؛ فيرشدنا هؤلاء الحراس عما خفي واستتر ، ويدلوننا
على مخائى هذه الكنوز ، ماتوارى منها وما اندثر ؟ ألم تسمع نبأ من غنى
بعد سؤال ، وأثرى بعد فقر ، وارتفع بعد خفض ، لأن شياطين الجن ، رقت
لحاله ، فزلزلت زلزالها ، ومادت الأرض تحت قدميه ، فإذا به يقف على حافة
جوة ، يشع منها بريق خاطف ، وسناء ساطع ؟ ألم تسمع نبأ تلك الكهوف
والمغاور ، التي لا يزال يحتفظ فيها ، مهرجات الهند وأمرؤها ، بكنوزهم
وثرواتهم ؟ .

إن تلك الأفاصيص ، التي تترد على أذهاننا ، كأنها خيال رائع ، إنما هي
حقيقة في الواقع ، تنسج حولها الأساطير ، وتوشىها الخرافات ، بما يتفق مع عقلية
بدائية طفلة ، لا تستطيع أن تسبر أغوار الحقائق ، أو أن تفهم منطق الأحداث .

فأجدادنا كانوا يحتفظون فعلا بثرواتهم ، في معاور في الأرض ، لا يعرفها غيرهم ، لأنهم كانوا يخشون الجور والعدوان ، وسواء أ كانوا كادين كادحين ، جمعوا هذه الثروات بجدهم ، أم كانوا سالبين مستغلين ، فإن جانباً غير قليل منها ، ظل مستورا عن العيون ، ليعثر عليها بعد سنوات أو قرون ، سعيد الجد ، ميمون الطالع . إن كتاب الغرب ، الذين طالما قرأنا لهم ، بأن الشرق بالوعة للذهب ، مقبرة للكنوز ، مدفنة للثروات ، لم يكذبوا ولم يبالغوا ، فيما ذهبوا إليه . وإذا كنا في مصر ، قد أفلعنا اليوم ، عن هذا الشكل من الاحتفاظ بالثروات ، فإننا لم نتحرر بعد ، من ربة العادات أو التقاليد . وكل ماجد على ميولنا ، أننا حولنا اتجاهاتها ، وأدرنا دفتها ، لندفن ثرواتنا مرة أخرى ، لافي بطن الأرض ، بعيدة عن عيون المتطلعين ، ولكن في سطح الأرض ، لنذل ونقيه ، بأننا غدونا في عداد الملاك المحظوظين ، نستشير كوامن الحسد من المحرومين ، ونلهب غرائزهم الدنيا ، بما يعود علينا وعليهم بالأخسرين . ولكن لنضع هذا الآن ، ولنبحث كيف تصرف العرب في ثرواته ؟

إن أثرياء الغرب وأمرائه ، وجدوا في الخزائن المنيعة للصاغة وتجار الجواهر ، أسلم مكان وآمن مستودع ، يعهدون بثرواتهم إليها ، مقابل حصولهم على شهادات أو إيصالات ، تثبت لهم حقوقهم ، وتضمن لهم تسلمها ، في أي وقت يشاءون . وسواء دفع أصحاب الثروة لأمنائها والحفاظ عليها ، جملاً مقابل صيانتها ، أو لم يدفعوا ؛ فإن المودعين والصاغة ، وجدوا بعد الخبرة والتجربة ، أن من حسن التدبير ، والحكمة في التصرف ، أن يصدر الصاغة شهادات ، بقيم مناسبة ، يستطيع أصحاب الثروة أن يجروها في التداول ،

وفاء بالتزاماتهم ، وسدادا لديونهم ، عن طريق « تظهيرها » ؛ أى عن طريق التوقيع على ظهر هذه الشهادات . ولهذا جرت هذه الشهادات مجرى النقود تماما . ومن العجيب ، أنه لتوافر الثقة في هذا الفريق من الصاغة ، لم يقدم عادة من تحول إليهم هذه الشهادات ، سحب قيمتها ؛ بل كانوا يتركونها حيث كانت ويقدمون هم بدورهم ، بتظهير الشهادات التي يحماونها إلى غيرهم ، وهكذا .

وعلى أساس هذه التجربة ، التي كانت وليدة الصدق بطبيعة الحال ، والتي قامت على توافر الثقة ، بين المودع والأمين من ناحية ، وبين الأطراف الذين يدخلون مع بعضهم البعض ، في معاملات نقدية ومالية ، من ناحية أخرى ، نشأت مهنة الصيارفة . فتحول الصاغة وتجار الجواهر ، وعلى الأخص ، من كان منهم يحظى بسمعة طيبة ، ومركز وطيء ، ومعاملات واسعة النطاق ، تتجاوز حدود بلادهم السياسية ، إلى غيرها من بلاد العالم ؛ تحول هذا الفريق منهم إلى تجار في النقود ، يقبضون من عملائهم أموالهم لحفظها لحسابهم ، مقابل شهادات يصدرونها ؛ لا تلبث حتى تأخذ طريقها في التداول ، بعيدة عنهم ، ثم لا يلبث بعضها في التداول ، حتى يعود إليهم بعد وقت ، ليدفعوا مقابلها ، النقود المرقومة عليها .

وقد شعر الصيارفة مرة أخرى ، أنهم يستطيعون ، أن يدخلوا تعديلا جديداً في نظام حياتهم المهنية . فقد لاحظوا أن قيم الشهادات التي ترد إليهم كل يوم لتدفع ، لا تكاد تبلغ ، إلا نسبة صغيرة ، من مجموع الأموال ، التي يحتفظون بها . ولهذا بدأوا بإقراض جانب من هذه الأموال ، لمن يتقدم إليهم طالبا مزيداً من القروض . ومعنى آخر ، لم تقتصر قروضهم على رؤوس أموالهم

التي يملكونها فحسب ، ولكنها تجاوزت ذلك ، إلى الأموال المودعة لديهم ،
أى إلى رءوس أموال الغير ، التي يحتفظون بها تحت الطلب ، وهم ملزمون
بدفعها كلها ، إذا اقتضت إرادة أصحابها ذلك .

ومرة أخرى وجدوا أن هذه القروض التي قاموا بإقراضها ، لم تكن
تسحب جميعاً في شكل نقود . بل تراءى للمقرضين ، أن يطلبوا من الصيارفة
إصدار شهادات إليهم ، تعادل قيمتها ، قيمة القروض الممنوحة لهم . فإذا حصل
المقرضون على هذه الشهادات ، استطاعوا أن يدخلوا في معاملات مع الغير ،
وأن يدفعوا للغير ما يتعين عليهم دفعه ، لا في شكل نقود ، وإنما بواسطة هذه
الشهادات يظهرونها ليحولوا أمر الدفع إليهم . وقد وجد من حولت إليهم هذه
الشهادات ، أن صالحهم وأمنهم ، يقتضيهم أن يتركوا ، الأموال المحولة إليهم ،
لدى الصيارفة ، ليسحبوا منها وقت الحاجة .

على أساس هذه التجربة الجديدة مرة أخرى ، قام نوعان من النظم ، أثر
كل منهما في الحياة النقدية والمالية ، بل في الحياة الإقتصادية بأسرها ، تأثيراً
بليغاً . أقصد بذلك ، أولاً - نظام «الودائع المصرفية» «Bank Deposits»
كما نعهدنا اليوم ، وهو نظام يتلخص في الحقيقة الآتية ، وهى : أنه إذا توافرت
ثقة الأفراد في المؤسسات المصرفية ، وجرى عرف الناس ، على أن يعهدوا
بدخولهم ورءوس أموالهم ، لهذه المؤسسات ، وإذا توافرت الثقة بين
الأفراد وبعضهم البعض ؛ ولزم المتعاملون في الأسواق ، جادة الأمانة والصدق
والوفاء ؛ فإنه في وسع المصارف ، أن تخلق قروضاً للجمهور ، تبلغ أضعافاً
مضاعفة ، كمية النقود التي تملكها فعلاً في خزائنها ؛ طالما أن المقرضين
يتركون قروضهم لدى المصارف ، لتحويل هذه القروض إلى غيرهم ،
ولا يتكالبون جميعاً على صرفها نقداً بكامل قيمتها .

وثانياً — نظام « أوراق البنكنوت » « Banknotes » ، وهو نظام مشتق من طبيعة النظام الأول ، قائم عليه ، ومتصل بأوضاعه . ويتلخص في أن هذه القروض ، التي تستطيع المصارف أن تخلقها خلقاً ، وأن تصدرها لجمهور المقترضين ، دون أن يقابل هذه القروض في جملتها ، ما يعادلها من نقود في خزائنها ، يمكن أن تأخذ شكلاً جديداً ، يتسم بطابع اليسر والتسهيل ، ويجعلها في متناول جميع الأفراد ، من يودع منهم أمواله لدى المصارف ، ومن لا يودعها ، على حد سواء . ولهذا استنتت المصارف سنة جديدة ؛ فرأت أن تصدر شهادات ذات قيم واحدة متشابهة ، تحمل تعهداً عليها ، بأن تدفع لحاملها ، المبالغ المدونة فيها ، بالنقد القانوني السائد ، أى بالجنيه الذهب مثلاً ، في حالة سيادة نظام الذهب . ولو أخرج القاريء من جيبه الآن ، ورقة جنيه مصري مثلاً ، وفحص المكتوب عليها ، لوجد صورة مطابقة ، للتعهد الذي أشير إليه .

ومن هذه اللحظة ، التي عرفت المصارف فيها ، الطريق إلى هذا السر وكشفت مقدرتها ، في أن تحول ثقة « واثمان » Credit الناس فيها ، إلى ثروة ، تستطيع عن طريقها ، أن تزيد في أرباحها ؛ وأن تسبغ على الجماعة فيضاً من الخير ، لو أنها لم تتجنب جادة التعقل ، ومحجبه الصواب ؛ فلم تستهوها الأرباح التي تقع في حجرها ، دون بذل عناء ؛ من هذه اللحظة ، تحولت الشهادات ، التي كانت تمنحها المصارف لمودعي الأموال فيها ؛ من شهادات من ورق ولكنها في الواقع ليست ورقاً بل ذهباً ؛ لأنها تمثل فعلاً قدراً من الذهب ؛ يساوي القيمة المثبتة في هذه الشهادات ، إلى شهادات من ورق ، يتمثل جانب من القيم المثبتة فيها ، وجانب فقط من هذه القيم ، في نقود

ذهبية تحتفظ بها المصارف في خزائنها ؛ أما الجانب الآخر من هذه القيم ، يتمثل في « لاشيء » ، أو في « شيء لامادي » ، ليس له حس أو كيان ؛ ولكنه في الواقع هو كل شيء ، لأنه يمثل « ثقة » الأفراد المتعاملين ، في مقدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها ؛ لأنه يمثل بعبارة أخرى « ائتمان » الأفراد للمصارف ، واعتمادهم عليها في صيانة ثرواتهم وحفظ مدخراتهم .

وقد يكون أقرب الأمثلة للشهادات الورق ، التي تمثل ذهباً تمثيلاً كاملاً ، هي الشهادات التي لا تزال تصدرها خريفة الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي تحتفظ مقابلاً بقيمة من الذهب ، تعادل قيمة هذه الشهادات تماماً . أى أن غطاء الذهب لهذه الشهادات ، يعادل قيمتها ١٠٠٪ . ولهذا السبب تسمى هذه الشهادات ، « شهادات الذهب » Gold Certificates . بيد أنه من الضروري أن أشير ، أنه منذ خروج الولايات المتحدة ، عن قاعدة الذهب في سنة ١٩٣٤ ، غداً صرف شهادات الذهب ، بالذهب ، أمر غير ذات موضوع فتح وجود الغطاء بالكامل ، ليس للأفراد الحق في مطالبة الخزينة ، بدفع قيمة هذه الشهادات ، ذهباً .

٢ — أوراق البنكنوت : أوراق من ذهب ، وماهى بالذهب

رأينا في القسم الأول من هذا البحث ، كيف تطورت شهادات الصاغة ، التي كانوا يصدرونها ، مقابل ما يعادلها تماماً من الذهب ، إلى خلق نظامين جديدين : أولهما — نظام الودائع المصرفية كما نعرفه اليوم ، وهو نظام سوف نعالجه فيما بعد . وثانيهما — نظام أوراق البنكنوت ، التي تصدرها المصارف ، بكميات تزيد قيمتها بكثير ، على قيمة الذهب الذي تحتفظ به ؛ وهو ما نعالجه في هذا البحث .

ولسنا نريد أن نخوض في تاريخ التطور ، الذي اجتازه إصدار أوراق البنكوت ، لأن المقام لا يتسع لذلك . وكل ما يعنيننا ، هو أن إصدار هذه الأوراق ، عن طريق البيوت المالية والمصرفية ، التي أسسها الصاغة ، للاضطلاع بالأعمال الجديدة ، التي هيأتها الظروف لهم ؛ هذا الإصدار ، أخذ طريقه قدما ، نتيجة لعاملين : أولهما — المعين الجديد من الأرباح ، التي استطاعت هذه البيوت أن تكتشفه ، وأن تعترف منه ، بالقدر الذي أتاح لها ذلك ، اتساع نطاق أعمالها ، ومكائنها بين عملائها ، وتوفر الثقة فيها . إذ من المعلوم أن إقراض العملاء قروضا ، تعطى لهم إذا شاءوا سحبها في شكل أوراق بنكوت ، لا يكلف البنك سوى نفقات الطبع ، وما إلى ذلك من نفقات إدارية أخرى ، لا تبلغ إلا قدرا زهيدا ، من الفوائد التي تحصلها البنوك ، على القروض الممنوحة للعملاء .

وثانيهما — توفر الثقة في البيوت المالية أو البنوك ، التي تصدر هذه الأوراق ؛ وتبدو هذه الثقة في استمرار تداول أوراق البنكوت ، التي تصدرها هذه الهيئات ، بين أفراد الجمهور ، في الجهة أو الجهات التي تعمل فيها ؛ دون أن يطالبها حاملوها ، بدفعها بالعملة القانونية السائدة في التداول ، وهي العملة الذهبية ؛ إلا عندما تقتضى ظروف حملة هذه الأوراق ، طلب هذا التحويل .

وقد أسفر العمل بهذا النظام في إنجلترا ، إلى إظهار المساوىء الآتية : أن بعض المصارف غالت في إصدار أوراق البنكوت ، بحيث لم تحتفظ إلا بقدر بسيط من العملة الذهبية ، كاحتياطي يمكنها من مواجهة طلب كبير من جانب الجمهور ، لتحويل الأوراق إلى نقد قانوني ؛ أي إلى جنهات ذهبية . وقد أدى هذا الإفراط من جانبها في إصدار الأوراق ، دون التجووظ لذلك ،

بالمحافظة على احتياطي مناسب من العملة ، إلى توقف كثير من المصارف عن الدفع ؛ ومن ثم أدت هذه السياسة من جانب بعض المصارف ، وهى سياسة ، دفع إليها الرغبة فى الحصول على أرباح مغرية ، دون بذل عناء كبير ، إلى انتشار الدعر بين أفراد الجمهور أحياناً ، وإلى استبداد القلق بنفوسهم .

وفوق هذا ، فإن تعدد جهات الإصدار ، والسماح لعدد من المصارف ، بحق إصدار أوراق البنكنوت . لا بد وأن يضيق بطبيعة الحال ، مجال تداولها ، فينحصر هذا التداول ، فى الدائرة الضيقة ، التي يعمل فيها مصرف الإصدار ، والتي يمنع فى حدودها ، حق إصدار هذه الأوراق . وكل هذا من شأنه أن يقلل من أهمية أوراق البنكنوت ، كنوع جديد من النقود ، أخذت تزداد الحاجة إليها تدريجاً ، مع كل تقدم فى النشاط الإقتصادى ، ومع كل توسع فى المبادلات والمعاملات .

لهذا سبب ، على وجه الخصوص ، أخذت الحكومات بسياسة تركيز حق الإصدار ، فى يد قوية ، هى يد أكبر البنوك القائمة فعلاً ، وأوسعها نفوذاً ، وأعلىها مكانة ، وأوفرها ثمة .

فى إنجلترا صدر قانون فى سنة ١٨٤٤ ، يدعى قانون بيل Peel ، أو « قانون دستور البنك » « Bank charter Act » ، منح لبنك إنجلترا حق امتياز إصدار أوراق البنكنوت ، بحيث تغدو هذه الأوراق نقوداً قانونية (١) ؛ أى . بحيث تعتبر أنهما مقابل كامل للوفاء . وقد نص هذا القانون

(١) لم يكن هذا الحق ، أى قانونية أوراق البنكنوت المصدرة ، تتمتع به أوراق البنوك ، التي كانت تصدرها المصارف الإقليمية Country Banks . فقبولها فى التداول ، كان قائماً على ثقة الأفراد فيها ، ولم يكن مقررأً بحكم القانون .

على عدم تجديد حقوق الإمتياز الخاصة بإصدار أوراق البنكنوت ، التي كانت ممنوحة لغيره من المصارف ، بحيث ينتهى الأمر ، بأن يكون وحده ، الهيئة التي لها حق هذا الإصدار . وقد حدد حق البنك في إصدار الأوراق بالشروط الآتية : أولا — أنه فيما عدا مبلغ معين يبلغ نحو أربعة عشر مليوناً من الجنيهات ، يمثل قروضا للبنك على الحكومة البريطانية ، فإن على بنك إنجلترا ، أن يحتفظ بإحتياطى من الذهب فى شكل نقود ذهبية ، أو فى شكل سبائك ، يعادل تماما قيمة أوراق البنكنوت ، التي يصدرها فى التداول . ثانيا — ألا يصدر البنك أوراق بنكنوت تقل قيمتها ، عن خمسة جنيهات لكل ورقة . ثالثا — أن يقوم البنك بصرف أوراق البنكنوت التي تقدم إليه ، بالذهب ؛ إذا عن لحاموها ، أن يطالبوه بذلك .

ونلاحظ من هذا أمورا عديدة . أولا — أن احتياطى الذهب يبلغ ١٠٠ ٪ من الأوراق المصدرة ، وهذا فيما عدا الأوراق المصدرة ، غير المنقطة بالذهب ، والتي يعتبردين الحكومة البريطانية للبنك ، غطاء لها . وقد رأينا أن جملة هذه الأوراق ، كانت تبلغ نحو ١٤ مليوناً من الجنيهات . ومعنى هذا أن كمية أوراق البنكنوت ، المغطاة ، بأوراق حكومية ، حدد لها رقم أسمى لا يمكن أن تتجاوزهُ . على أن قانون البنك ، صرح لبنك إنجلترا ، أنه يحق له إصدار ما يعادل ثلثى قيمة أوراق البنكنوت ، التي كانت لاتزال تصدرها بعض المصارف الأخرى ، عندما يحين أجل انتهاء امتيازها ، وأن يتولى البنك هذا الإصدار ، دون أن يقوم بتغطية قيمتها بغطاء من الذهب . وقد ترتب على ذلك ، أن بلغ رقم أوراق البنكنوت المصدرة ، التي لا يقابل قيمتها غطاء من الذهب ، ما يقل عن عشرين مليوناً من الجنيهات ، وذلك فى سنة ١٩٢٨ .

وذلك الجزء من إصدار أوراق البنكنوت الذي لا يقابله غطاء من الذهب ،
يسميه الإقتصاديون عادة « بالإصدار الوثيق » « Fiduciary Issue » ،
لأنه يقوم عادة على ثقة أفراد الجمهور في الأوراق المصدرة من ناحية ، وفي
البنك المصدر من ناحية ثانية .

وثانياً — أن القانون قصر إصدار أوراق البنكنوت المتداولة ، على قيمة
كبيرة نسبياً ، فلا تقل قيمة الورقة عن خمسة جنيهات ، وذلك كيلا يرهق البنك
بإقبال صغار المتعاملين ، على المطالبة بصرف أوراقهم إلى ذهب ، كما دب إلى
نفوسهم ، ما يزعزع الثقة في هذه الأوراق . وقد كان هذا الإجراء حكماً
في وقته ، بلا شك .

وثالثاً — أن القانون فرض على البنك ، صرف جميع ما يقدم إليه من
أوراق البنكنوت ، بالذهب . كما فرض على البنك ، أن يصدر أوراق بنكنوت
مقابل الذهب الذي يقدمه الأفراد إليه ، إذا طلبوا منه ذلك . ويعنى هذا
اتباع البنك لركن هام من أهم الأركان التي يقوم عليها « نظام الذهب »
Gold standard .

ومن الواضح ، أن الحكومة أخذت في بالها ، الظروف التي قد تجدد ،
فيعجز البنك عن مواجهة طلب الأفراد ، على صرف الأوراق بالذهب ، كأن
تقوم أزمة ثقة مثلاً ، أو كأن تسوء حالة ميزان المدفوعات ، إلى حدود قصوى ،
يتعرض معها الاحتياطي الذهبي ، إلى النفاد . في مثل هذه الأحوال ، كان
للبنك أن يتقدم ، طالبا بأن يعفى من واجب « الصرف بالذهب » . فإذا
استولى على السوق شعور بأن الأحوال ، ماعدت تسير في طريقها العادي ،
وإذا أقبل الأفراد على طلب العملة لإكتنازها ، وإذا توالى فيض من الطلب

من جانب الأفراد ، على البنك ، لصرف الأوراق التي يحملونها ، وإذا صادفت المصارف أزمة ، بسبب إقبال الأفراد على سحب ودائعهم منها ، ولم تكن الاحتياطات النقدية ، التي تحتفظ بها ، كافية لسداد جميع المطالبات منها ، لم يكن هناك سبيل لإعادة الثقة إلى النفوس ، وتهدة الحواطر ، إلا عن طريق الاستجابة ، للترعة الطائشة ، التي تستبد بالجمهور ، والتي تتجلى في ضرورة الحصول على « نقود » . ولن تكون هذه الاستجابة سيسورة ، وفي حدود الإحتفاظ بالاحتياطي من الذهب ، الذي يملكه البنك المركزي ، إلا إذا سمح له بالتوقف عن دفع الأوراق ذهباً . وقد حدث هذا التوقف من جانب البنك ، وبعد استئذان البرلمان ، في الأزمات التي حدثت في السنوات ١٨٤٧ و ١٨٥٧ و ١٨٦٦ و ١٩١٢ و ١٩٣١ . وواضح أن معنى « التوقف عن الصرف » ، « Suspension of Convertibility » ، هو إطلاق يد البنك المركزي ، في زيادة السمية التي يصدرها من أوراق البنكنوت ، دون أن يقابلها غطاء من الذهب . وبمعنى آخر ، هو السماح للبنك المركزي ، بأن يتجاوز الرقم الأقصى ، لحجم الإصدار الوثيق » .

وكل ما ذكرناه ، يمكن أن يقال عن نظام الإصدار في فرنسا ، وفي ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى . فلقد حددت الحكومة ، في كل من هذين البلدين الرقم الأقصى لحجم الإصدار الوثيق ، كما نصت القوانين ، التي كان يعمل بمقتضاها بنك فرنسا ، وبنك الرايخ ، على الشروط التي يجب أن تتوافر ، لكي يسمح لكل من هذين البنكين ، تجاوز الحد الأقصى للإصدار الوثيق .

وواضح من كل هذا ، أنه طالما أن أوراق البنكنوت المصدرة ، لا تغطى كلها بالذهب ، وأن هناك جانباً منها ، يصدر دون أن يقابله ، غير غطاء من الأوراق المسالية ، التي تمثل ديوناً على الحكومات ؛ وطالما يراعى شرط

الصرف بالذهب ، أى قيام البنك المركزى باستبدال أوراق البنكنوت التى يصدرها ، مقابل العملة القانونية ، وهى العملة المصنوعة من الذهب ، أو مقابل سبائك الذهب نفسها ؛ طالما يتوافر كل ذلك ، فإن أوراق البنكنوت تعتبر فى هذه الحالة معادلة للذهب تماما ، ولكن هذا التعادل بينها وبين الذهب يرجع أولا وقبل كل شىء إلى توفر ثقة الأفراد فيها ، ونظرتهم إليها نظرتهم إلى الذهب . فإذا تزعزعت هذه الثقة ، لأمر من الأمور ، عادت أوراق البنكنوت إلى حقيقتها ، وغدت ورقا ، يلزم الأفراد بقبوله فى معاملاتهم .

ولكن ليس معنى هذا ، أن تفقد هذه الأوراق قيمتها كلية ؛ لأن صفتها النقدية تكسبها قيمة ، تحتفظ بها فى المعاملات ؛ ولكن هذه القيمة ، لن تكون بطبيعة الحال معادلة لقيمتها ، عندما كانت تصرف بالذهب . وانخفاض قيمتها التبادلية ، أى انخفاض قوتها الشرائية ، يتجلى ؛ فيما تتجه إليه أسعار الذهب من ارتفاع فى الأسواق . فإذا ارتفعت أسعار الذهب ، وغدا سعر الأونس من الذهب فى إنجلترا مثلا أربعة جنيهات ، بعد أن كان هذا السعر ١٠ بنس ١٧ شلن ٣ جك ، فإن مقدار هذا الارتفاع ، يمثل تماما ، مدى إنهار قيمة أوراق البنكنوت الإلزامية « Inconvertible Banknotes » التى لا تصرف بالذهب . فإذا فقدت أوراق البنكنوت ثقة الناس فيها فقدانا تاما ؛ وأعرض الناس عن قبولها فى المعاملات ، فانه مهما أسبغ القانون على هذه الأوراق ، من صفة نقدية ، فانها تفقد هذه الصفة . ولا تزيد قيمتها الفعلية على قيمة الورق المصنوعة منه . فالعبرة بما يتوافر فى هذه الأوراق من ثقة ، وفيما تحظى به ، من استمرار الناس على التعامل بها ، على الرغم من تزعزع قيمتها وانهارها .

ونستطيع الآن أن نلمس كيف استطاعت مختلف البلاد ، التي عادت إلى نظام الذهب ، في شكله الجديد ، وهو نظام سبائك الذهب أن تستعويض عن المسكوكات الذهبية ، بنوع آخر من النقود . فقد لاحظنا أن الحكومة البريطانية سمحت لبنك إنجلترا في سنة ١٩١٤ ، بعدم صرف أوراق البنكنوت بالذهب . وقد ظل نظام عدم الصرف بالذهب معمولاً به حتى عودة إنجلترا إلى نظام الذهب سنة ١٩٢٥ . وما فعلته إنجلترا ، فعلته غيرها من البلاد المحاربة . حيث أوقفت ألمانيا وفرنسا وغيرهما ، صرف أوراق البنكنوت بالذهب . ولهذا السبب ظلت أوراق البنكنوت ، طيلة مدة الحرب وما بعدها أوراقاً إلزامية . فعند العودة إلى نظام الذهب ، بقيت أوراق البنكنوت ، وغيرها من الأوراق النقدية ، التي أصدرتها وزارة المالية أثناء الحرب ، في التداول . وكل ما حدث من تغيير ، هو أن هذه الأوراق غدت ، إثر العودة لنظام الذهب ، قابلة للصرف بالذهب مرة أخرى . ولكن العودة إلى نظام الصرف ، صحبها عدم استخدام الذهب في التداول الداخلي ، وقصر استخدامه على تسوية الحسابات الخارجية ، التي تقتضيها عمليات التجارة الدولية .

على أن اختفاء المسكوكات الذهبية ، أدى بحكم الضرورة إلى زيادة حجم الإصدار الوثيق . ففي إنجلترا ، صدر قانون سنة ١٩٢٨ ، وقد قضى بضم أوراق الخزينة ، وهي الأوراق النقدية التي أصدرتها وزارة المالية البريطانية من فئة الجنيه ونصف الجنيه ، إلى بنك إنجلترا ، كما قضى بأن يكون الحد الأقصى للإصدار الوثيق ٢٦٠ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية ؛ أما الأوراق التي تصدر بعد ذلك فيجب أن تغطي بالذهب بكامل قيمتها .

وقد عدلت فرنسا عن تحديد حد أقصى للإصدار الوثيق ، فنص قانون سنة ١٩٢٨ ، على أن تغطي ٣٥٪ من أوراق البنكنوت المصدرة بالذهب .

بينما نص قانون تنظيم الإصدار في ألمانيا، على أن تكون نسبة الغطاء لأوراق البنكنوت من الذهب ٤٠٪ ، بحيث يمكن لبنك الرايخ أن يحتفظ، بما يعادل ربع هذه القيمة ، في شكل سندات أجنبية تصرف بالذهب .

ومن كل ما تقدم ، يتضح لنا ، أن أوراق البنكنوت في ظل نظام الذهب ، تصرف بالذهب ، ولكن ما يغطى منها بالذهب ، هو نسبة صغيرة منها لا تتجاوز ٤٠٪ من قيمتها في معظم الأحوال .

٣ — نظام الصرف بالذهب: Gold Exchange Standard

يعتبر نظام الصرف بالذهب ، نظاماً يتفرع عن نظام الذهب نفسه ؛ لأنه يقوم بقيامه ، ويزول بزواله . فلو أن بلداً كمصر ، أصدر أوراق بنكنوت ، ولم يشأ أن يغطيها بالذهب ، بل أمر أن يتكون جانب من الغطاء ، أو الغطاء كله ، من سندات وصكوك أجنبية ، يمكن أن تباع في الأسواق المالية الأجنبية في أي وقت ، وأن يحول ثمن بيع هذه السندات والصكوك ، إلى ذهب ؛ فإن النظام النقدي الذي يسير عليه هذا البلد ، يسمى نظام الصرف بالذهب . فعملة البلد في هذه الحالة ، لا تتصل مباشرة بالذهب ؛ وإنما يتوسط بينها وبينه ، عملة أجنبية ، يمكن تحويلها وصرفها في أي وقت بالذهب . ولما كان النظام النقدي المصري ، نظام صرف بالذهب خلال الفترة من سنة ١٩٢٥ إلى سنة ١٩٣١ ؛ لأن غطاء أوراق البنكنوت المصري ، كان معظمه في شكل أذونات وسندات إنجليزية .

وقد حيد المؤتمر النقدي ، الذي عقد في جنوا سنة ١٩٢٢ ، إتباع هذا النظام لأسباب متعددة ؛ من أهمها ندرة كميات الذهب الموجودة ، وعدم كفايتها لجميع الأغراض النقدية ؛ وللرغبة في تركيز احتياطيات الذهب ، في

بعض المراكز الدولية الهامة ، بغية الاقتصاد في استعماله ، وحسن تديره . وقد أخذ بهذا النظام في شكل جزئي أو كلي ، جانب كبير من بلاد العالم ، حيث وجدت فيه وسيلة هيئة سهلة ، تستطيع بها أن تثبت قيمة نقدها بالنسبة للذهب ، دون أن تحتفظ بكميات كبيرة منه في شكل عاطل ، مما يدعو إلى حبس جانب من مواردها ، في أكاداس من الذهب ، لا تغل لها دخلا .

ولو أننا نظرنا إلى المسألة ، نظرة فنية بحتة ، لوجدنا أن نظام الصرف بالذهب ، نظام مثلى للبلاد الصغيرة ؛ أو للبلاد التي لاتزال مواردها الاقتصادية محدودة ضيقة . إذ ما جدوى الاحتفاظ بكميات من الذهب ، لا تغل دخلا ، إذا استطاعت هذه البلاد ، أن تحتفظ بموارد أخرى ، تقوم مقام الذهب تماما ، وتعطى دخلا لا يستهان به في تعزيز إيراداتها ، وتغذية الجانب الدائن من ميزان مدفوعاتها .

وإذا قيل بأن سلامة نظام الصرف بالذهب ، تتوقف في النهاية ، على سلامة النظام النقدي ، للبلاد التي تتخذ عملاتها ، غطاء لأوراق البنوك المصدرة ؛ وأن هذا النظام قد يتحول إلى نظام صرف بالورق ، إذا اضطرت مثل هذه البلاد ، إلى التوقف عن صرف عملتها بالذهب ، كما حدث لانجلترا في سنة ١٩٣١ ؛ إذا قيل هذا ، فانه من الميسور أن نبين أن الذهب كاحتياطي لأوراق البنوك المصدرة ، ليس وحده العامل الأساسي ، لسلامة النظام الاقتصادي ، للبلاد التي ترى الاعتماد عليه في تغطية إصدارها . ولو كان الذهب هو كل شيء ، في ضمان سلامة العملة ، واستقرار قيمتها ، لما اضطرت الولايات المتحدة سنة ١٩٣٤ ، للخروج عن نظام الذهب ، وقد كانت ولا تزال ، من البلاد التي رأت أن تكتنز أكبر مقدار من الذهب العالمي ؛ ولما أجبرت الظروف

فرنسا ، على هجر هذا النظام ، في سنة ١٩٣٦ ، على الرغم من احتفاظها كذلك بثروة كبيرة من الذهب .

فليس المعول إذن ، لضمان سلامة العملة ، هو الاحتفاظ بالذهب ، والسعى لاقتناء أكبر كمية منه . وإنما تتوقف سلامة العملة أولاً وقبل كل شيء ، على رسم سياسة نقدية سديدة ، يراعى في وضعها الصالح الإقتصادي ، للبلد في مجموعته . كما تتوقف سلامة العملة على الأوضاع الدولية ، ومدى ازدهار أحوال الإقتصاد العالمي .

لقد أثبتت الحوادث أن الذهب ، لا يقوم واقعياً من تأثر الحياة الاقتصادية لأي بلد ، بالعواصف التي تجتاحه من الخارج ؛ ولا يكفي حشد أية كميات منه ، لتأمين الرفاهة القومية ، وحماتها من أنواع الأذى ، التي قد تلحق بها فالعالم اليوم ، كتلة واحدة ؛ تتأثر الصالح الخاصة بأي بلد فيه ؛ بكل الاهتزازات والاضطرابات ، التي قد تنشأ في أي بلد آخر ؛ ولهذا نرجو أن نوّكد ، بأن تفكير الكثيرين في مصر ، بأن تغطية عملتنا بالذهب ، كان يكفي وحده ، لأن ندفع عن أنفسنا كثيراً من الأضرار والنكبات التي حلت باقتصادنا ، تفكير لا يقوم على بعد النظر واتساع الأفق . فلن نستطيع أن نعزل حياتنا الاقتصادية ، عن الحياة الدولية . ومهما أقننا من أسيجة تبدو لنا أنها واقية حامية مانعة ، فإن هذه الأسيجة ، لاتلبث أن تنهار ، أو أن تتفوض دعمها وأركانها ، في مواجهة الاضطرابات العالمية .

وأرجو ألا يفهم من ذلك ، أننا كنا نحيد بقاء نظامنا النقدي ، على الأساس الذي قام عليه منذ سنة ١٩٢٥ . لأن الحكمة تقضي ، بأننا إذا لم نستطيع أن نتوقى الأخطار ، وأن ندرأ عن حياتنا الاقتصادية الشرور ، في عالم ، تحوطه وتكتنفه الأخطار من كل ناحية ؛ فلا أقل من أن نعمل على

إنقاص حجم هذه الأخطار، وعلى التخفيف من حدة هذه الشرور . ولن يتيسر لنا ذلك ، إلا إذا قمنا بتوزيع هذه الأخطار توزيعاً ، يكفل معه قدر كبير من الأمن والضمان . ولهذا كان من الواجب ، أن نعمل على تنويع غطاء عملتنا ، فلا يقتصر الأمر على الاعتماد على عملة معينة بالذات ، وإنما يجب أن يشمل الغطاء ، على أكبر عدد من العملات القوية المضمونة؛ وهذا إذا جاز لنا أن نسلم بأن هناك ضماناً ، في عالم يعوزه الأمن ويفتقر إلى الضمان .